

التقرير الاقتصادي الشهري

ديسمبر 2021

أولاً: التطورات الاقتصادية المحلية:

1.1 تضارب في تقدير معدلات البطالة:

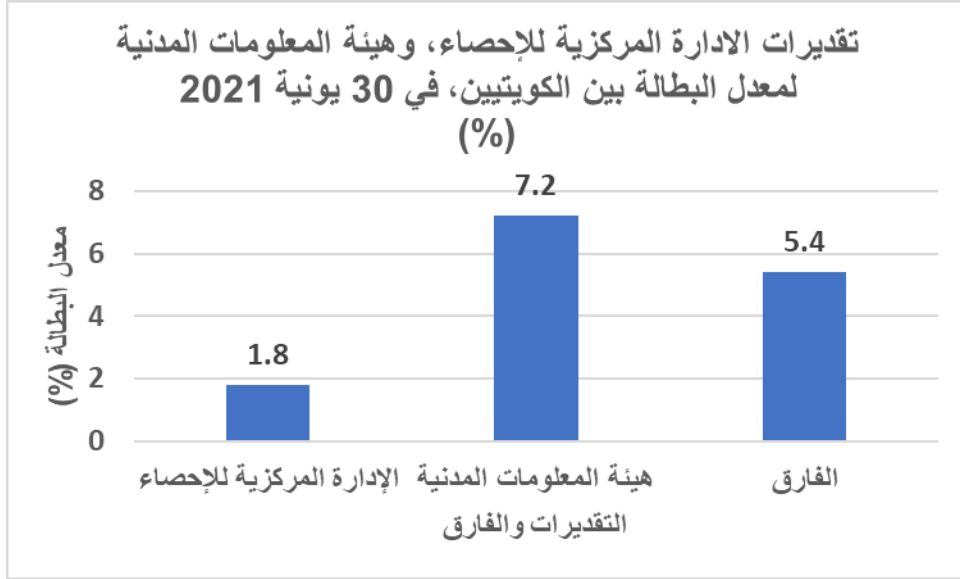
تغطي الهيئة العامة للمعلومات أوضاع قوة العمل ومعدلات البطالة من خلال "الإحصاءات التحليلية" وتحت "الملاح الإحصائية"، كما هو وارد في موقع الهيئة الإلكتروني. وقد اشارت الهيئة لعدد المتعطلين الكويتيين، كما هو في 30 يونيو 2021، الى عدد (32851) متعطّل، وبنسبة بطالة تبلغ (7.2%).

الأّ انه عند مقارنة هذا العدد من المتعطلين، ونسبة البطالة بين الكويتيين، مع ما يناظرها من تقديرات صادرة عن الإدارة المركزية للإحصاء (تقرير: المتعطلون الكويتيون المسجلون بديوان الخدمة المدنية عن الحالة في 30 يونيو 2021)، كما هو الحال في 30 يونيو 2021، أيضاً، يلاحظ فارق كبير. حيث تقدر الإدارة عدد المتعطلين من الكويتيين بنحو (7668) متعطّل. واذا كانت قوة العمل الكويتية، في 30 يونيو 2021، كما جاء في "نظام معلومات سوق العمل"، على موقع الإدارة، حوالي (420) ألف، فإن معدل البطالة بين الكويتيين، حسب تقرير الإدارة، هو (1.8%).

وعليه، فإن هناك فارق يبلغ (5.4%) بين تقدير الهيئة العامة للمعلومات المدنية، والإدارة المركزية للإحصاء (المعتمدة على بيانات ديوان الخدمة المدنية). وهو أمر لا يخدم وضع السياسات المحاربة للبطالة وتعديل اختلالات سوق العمل. كما انه من غير الملائم أن يصدر تقديرين مختلفين لمعدل البطالة بين الكويتيين من جهتين رسميتين

داخل دولة الكويت. ومن الأهمية توحيد تقديرات معدل البطالة. ويوضح الشكل (1) تباين التقديرات بمعدل البطالة الكويتي.

الشكل (1)



المصادر: موقع الإدارة المركزية للإحصاء، وهيئة العام للمعلومات المدنية

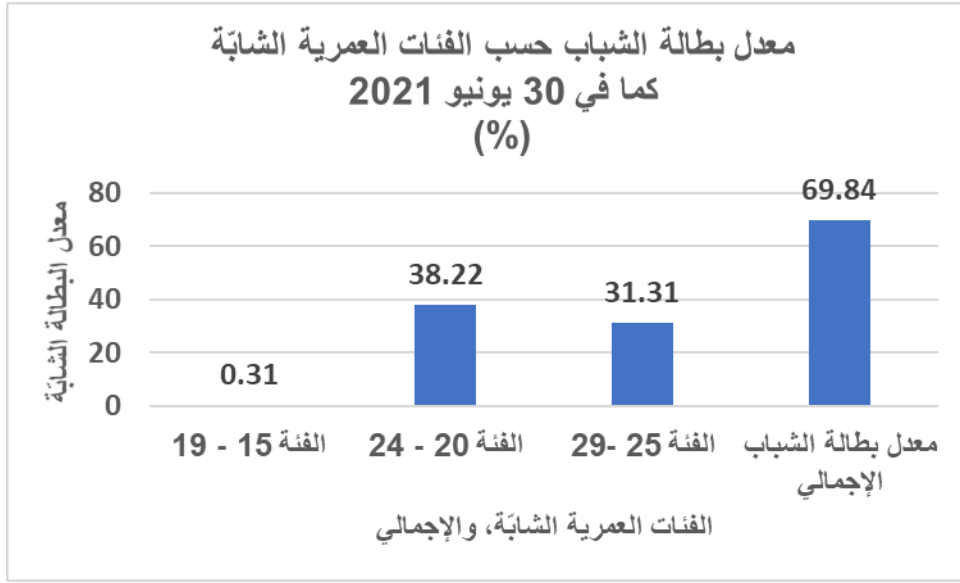
علماء، حسب الإدارة المركزية للإحصاء، بأن فترة التعطل تتركز في الفترة (أقل من 6 أشهر، أن 56.74% من إجمالي عدد المتعطلين الكويتيين ينتظرون ضمن هذه الفترة قبل التعيين)، وهو أمر مقبول في ظل استمرار القطاع الحكومي بتعيين الكويتيين بغض النظر عن الحاجة.

والملفت للنظر هو أن حوالي (49.97%) من المتعطلين هم من حملة الشهادة الجامعية وما فوقها، أي أن معدل البطالة يتناسب طردياً مع المستوى التعليمي للمتعمل (الابتدائية: 9.91%، وبدون مؤهل: 3.78%).

ومن الأمور التي يجب أن تسترعي الإهتمام، أيضاً، بالنسبة لمتخذي القرارات، هي أن معدل البطالة بين الكويتيين في فئات العمر (15-19) و (20-24) و (25-29)، وهي فئات الشباب، تبلغ، تباعاً: (0.31%) و (38.22%) و (31.31%). أي أن مجموع معدل بطالة الشباب هو (69.84%). الأمر الذي يعكس ضعف الأداء الاقتصادي الكلي لخلق وظائف لقوة العمل الشابّة. علماً بأن نسبة من هم في الفئات العمرية الشابّة (15 – 29 سنة) من السكان الكويتيين والبالغ (398248)، في 31 ديسمبر 2020، إلى إجمالي السكان الكويتيين، والبالغ (1459970)، هي (27.27%) (الأرقام من موقع هيئة المعلومات المدنية). ويوضح الشكل (2) وعدل بطالة الشباب، في 30 يونيو 2021.

وبناء على هذه النتائج، في مجال معدل البطالة الاجمالية، وبطالة الشباب، وبالإضافة إلى البطالة المقنّعة Disguised Unemployment (الزائدة عن الحاجة)، المنتشرة في القطاع الحكومي، فإن هناك حاجة ملحة، وجوهرية، لإصلاح إقتصادي هيكلي، تقوده أنشطة (عامة / خاصة / مشتركة) واعدة تستوعب العمالة، وتنشط الصادرات غير النفطية، وتساهم في خلق، وتوسيع، القاعدة الضريبية المباشرة.

الشكل (2)



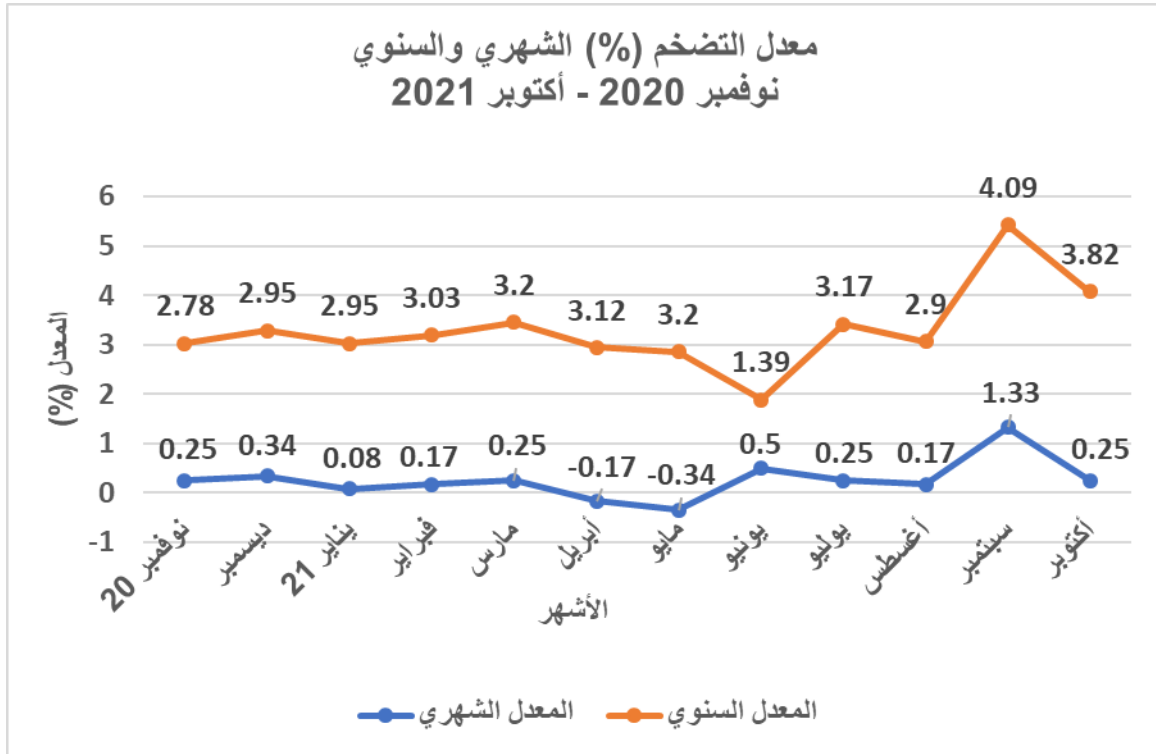
المصدر: موقع الهيئة العامة للمعلومات المدنية

2.1 معدل التضخم:

اعتمادا على تقديرات الإدارة المركزية للإحصاء، وصل معدل لتضخم، في أكتوبر 2021، على أساس شهري، الى (0.25%)، وعلى أساس سنوي الى (3.82%). علما بأن المعدلات المناظرة لشهر سبتمبر السابق كانت (1.33%) و (4.09%)، تباعا. ويتركز اكبر معدل للتضخم، على أساس سنوي، خلال أكتوبر، في مجموعة "التعليم" (18.0%). ويعزى ذلك الى انه في الوقت الذي تم تخفيض الرسوم الدراسية الخاصة، أثناء فترة الجائحة، بنسبة (25%)، للإعتماد على التعليم عن بعد، بدلا من الحضور، تم إلغاء هذه الخفض، بالإضافة الى زيادة تكاليف التعليم من خلال التعليمات بشراء زي موحد. أما الإرتفاع السنوي في أسعار مجموعة " الأغذية والمشروبات "

(7.73%)، فيعزى أساسا الى استمرار مشكلة "سلاسل العرض Chains Supply"، والتي من المتوقع أن ينخفض تأثيرها تدريجيا. كما ساهم عامل مهم في ارتفاع معدل التضخم، بشكل عام، وهو ارتفاع الأجور، والذي يعود بدوره الى الهجرة العكسية لعدد العمالة الوافدة، مؤخرا، وكذلك الحدّ من عمالة ما فوق الستين، من حملة الشهادة الأقل من الشهادة الجامعية. وما ترتب على ذلك من إتجاه الأجور للإرتفاع (التضخم المدفوع بالتكاليف Cost Push Inflation). ويوضح الشكل (3) تطور معدل التضخم، الشهري والسنوي، خلال العام الماضي المنتهي في أكتوبر 2021.

الشكل (3)



محتسب من : موقع الإدارة المركزية للإحصاء، البيانات الشهرية للتغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلكين.

3.1 المؤشرات النقدية:

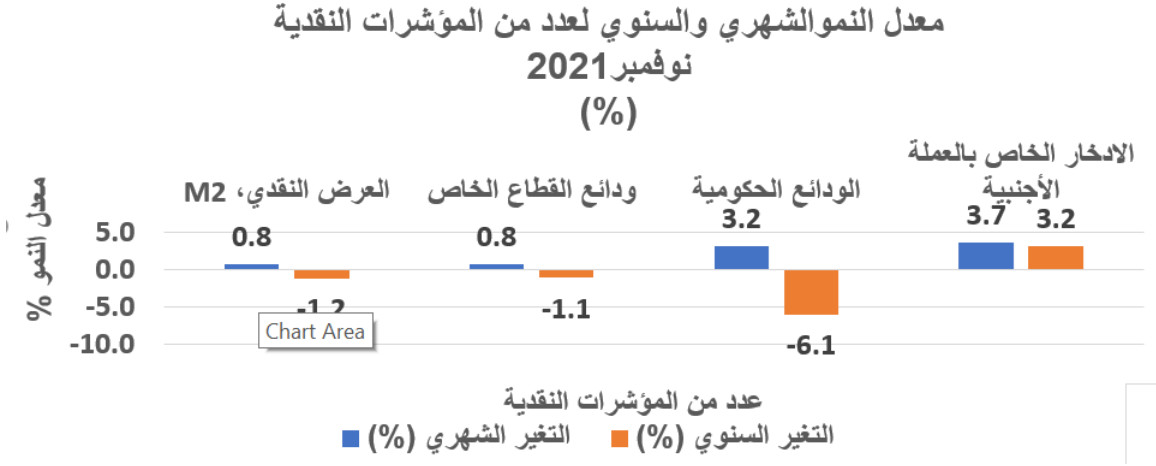
وفقا لآخر الإحصاءات النقدية لبنك الكويت المركزي، نوفمبر 2021، شهد رصيد العرض النقدي (M2)، نموا شهريا (أكتوبر / نوفمبر 2021) سالبا (-1.2%)، ونموا سنويا (نوفمبر 2020 / نوفمبر 2021) بلغ (0.8%). علما بأن البنك المركزي يمكنه السيطرة والتحكم ب "القاعدة النقدية Monetary Base"، السيولة في التداول زائدا احتياطيّات البنوك التجارية في البنك المركزي، إلا ان البنك لا يتحكم في العرض النقدي، لارتباطه في الودائع، والإئتمان، وصناديق الأموال، وغيرها.

ووفقا للبنك فإن العوامل النقدية المؤثرة على العرض النقدي (M2) تتمثل في "التغيرات في صافي الأصول المحلية" (المطالبات على القطاع الخاص، والمطالبات على الحكومة، وحسابات الحكومة، وتغيرات محلية أخرى في الأصول)، والتي شهدت، إجمالا، ارتفاعا شهريا من (5.4) مليون دينار، في أكتوبر، الى (101.8) مليون دينار، في نوفمبر 2021، كما شهدت ارتفاعا سنويا من (-7.4) مليون دينار في نوفمبر 2020 الى (101.8) مليون دينار، في نوفمبر 2021. أما في حالة التغير الصافي في الأصول الأجنبية (لدى بنك الكويت المركزي، والبنوك المحلية) فقد شهدت ارتفاعا شهريا من (-31.5) مليون دينار في أكتوبر الى (195.9) مليون دينار في نوفمبر 2021، ومن ارتفاعا سنويا من (-570.7) مليون دينار، في أكتوبر 2020، الى (195.9) مليون دينار، في نوفمبر 2021.

كما أن نمو العرض النقدي يتأثر كثيرا، بالإضافة الى تغيرات الأصول المحلية والأجنبية، بمدى التنسيق بين السياسة النقدية والمالية (أهمية التحكم بالإنفاق الجاري والإستثماري، وبشكل يتسق مع نمو معدل نمو الناتج الإجمالي المحلي).

ومن ضمن المؤشرات النقدية الأخرى " ودائع القطاع الخاص " بالدينار، والتي شهدت ارتفاعا شهريا بلغ (0.8%)، بسبب نمو "شبة النقود Quasi Money"، أي الأصول الممكن تسيلها بسهولة مثل ودائع الإيداع بمعدل (0.56%)، وكذلك بسبب نمو "الودائع تحت الطلب Sight Deposits"، التي يمكن سحبها بدون سابق طلب، أو الطلب قبل وقت قصير، بمعدل (1.2%). في شهدت هذه الودائع نموا سنويا سالبا بلغ (-1.1%)، بسبب انخفاض معدل نمو "شبة النقود" بحوالي (-3.8%)، وارتفاع نمو "الودائع تحت الطلب" بحوالي (6.1%). مع اتجاه "الودائع الحكومية" للارتفاع، شهريا، بمعدل نمو (3.2%)، الأمر الذي يعكس توقف السحب الحكومي من الودائع في شهر نوفمبر مقارنة بالشهر السابق، مع معدل نمو سالب لرصيد هذه الودائع (-6.1%)، بسبب ارتفاع السحب هذا العام مقارنة بالعام السابق. مع تنامي الودائع بالعملات الأجنبية لدى القطاع المصرفي المحلي، شهريا و سنويا. ويوضح الشكل (4) تطور معدلات نمو هذه المؤشرات النقدية شهريا، و سنويا.

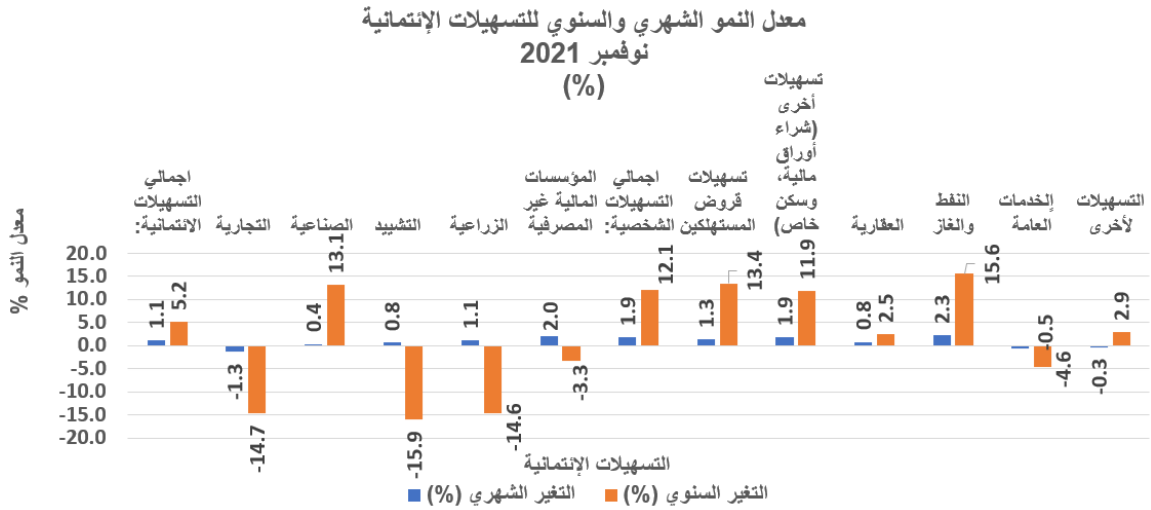
الشكل (4)



المصدر: موقع بنك الكويت المركزي، المعدلات محتسبة من البيانات الشهرية والسنوية للمؤشرات النقدية

وحققت التسهيلات الائتمانية الإجمالية نمواً شهرياً بلغ (1.1%)، و سنوياً (5.2%)، تركز، أساساً، في التسهيلات الشخصية (1.3%، و 13.4%، تباعاً)، وعلى شكل قروض مستهلكين بالمقام الأول وتسهيلات أخرى (شراء أوراق مالية وسكن خاص) بالمقام الثاني. كما أنتعش الإقراض الصناعي، العقاري. وعموماً شهدت كافة أشكال التسهيلات الائتمانية، شهرياً، نمواً موجباً، ماعداً التجاري. مع النمو السنوي الموجب لأغلب أشكال التسهيلات، ماعداً التجاري، والتشييد، الزراعي، والخدمات العامة. ويوضح الشكل (5) سلوك معدلات نمو مختلف التسهيلات الائتمانية شهرياً و سنوياً.

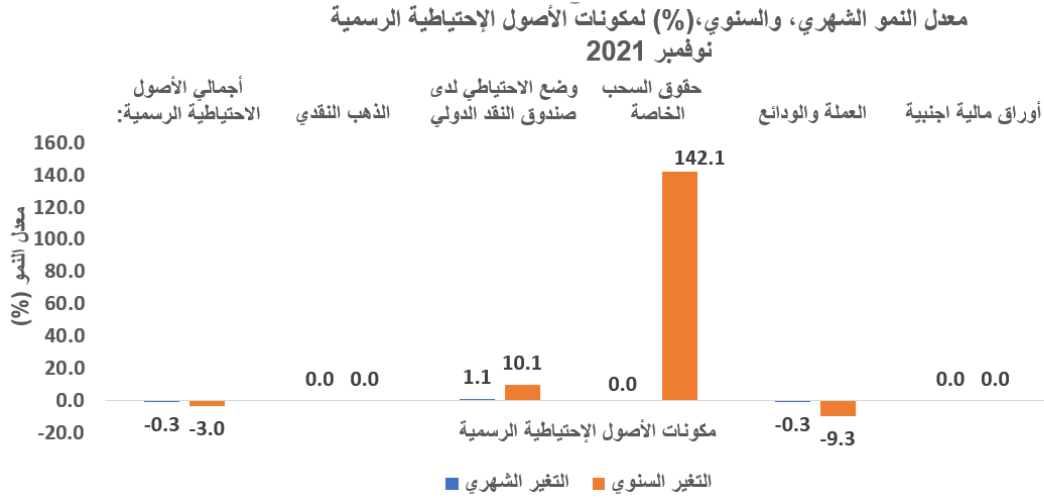
الشكل (5)



المصدر السابق

وفي مجال المؤشرات النقدية المرتبطة في الأصول الإحتياطية الرسمية فرغم إنخفاض معدل النمو الشهري والسنوي لإجمالي الأصول (-0.3% و -3.0%)، إلا أن معدل النمو السنوي لمكون "حقوق السحب الخاصة"، في هذه الإحتياطيات، قد ارتفع بمعدل (142.1%)، من (564) مليون دينار في نوفمبر 2020 الى (1366.6) مليون دينار في نوفمبر 2021. ولم يؤثر هذا الأرتفاع في معدل النمو الإجمالي للأصول كثيراً، وذلك لأن الأهمية النسبية لحقوق السحب الخاصة في إجمالي الأصول كانت حوالي (9.7%) في نوفمبر 2021، و (3.4%) في نوفمبر 2020. مع ارتفاع الأهمية النسبية لمكون "العملة والودائع"، والتي تمثل أهميتها النسبية في إجمالي الأصول (88.05%) و (94.0%) خلال نفس الفترتين. وشهد نمو العملة والودائع انخفاضا شهريا بلغ (-0.3)، و سنويا (-9.3%). مع استقرار في معدلات نمو بقية المكونات. ويوضح الشكل (6) تطور معدل نمو مكونات الأصول الإحتياطية الرسمية.

الشكل (6)



المصدر السابق

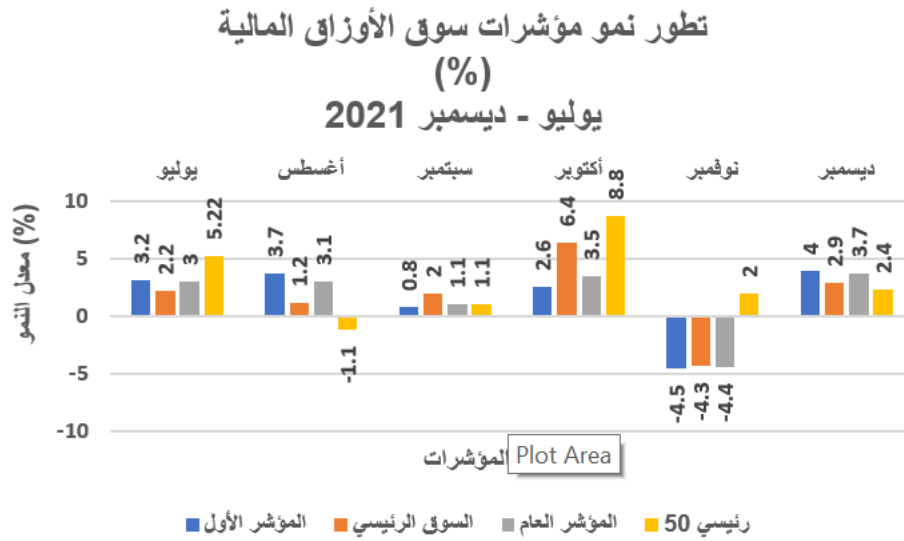
4.1 سوق الأوراق المالية:

بعد أن تراجعت مؤشرات السوق، خلال شهر نوفمبر 2021، انتعشت من جديد خلال شهر ديسمبر. ويعود هذا التحسن، بشكل رئيسي، الى تحسن أداء أسهم المدرجة تحت "السوق الأول"، و"السوق الرئيسي"، لاسيما تلك اسهم المرتبطة بالشركات التشغيلية. وقد حققت السوق مكاسب رأسمالية لتصل قيمتها الى حوالي (40.86) مليار دينار، وبارتفاع يقدر بحوالي (1.4) مليار دينار عن شهر نوفمبر السابق. كما حققت القيمة السوقية للشركات المدرجة تحت "السوق الأول" ارتفاعا في ديسمبر بلغ (118) مليون عن نوفمبر السابق، ولتصل القيمة الى (30.78) مليار دينار. ونفس الإتجاه بالنسبة

للقيمة السوقية لـ "السوق الرئيسي" التي ارتفعت بحوالي (290) مليون دينار، لتصل إلى حوالي (10.08) مليار دينار في ديسمبر.

وتجسد انتعاش السوق، أيضا، في نمو جميع مؤشرات السوق الأربعة. حيث حقق مؤشر "السوق الأول" نمواً، في ديسمبر بالمقارنة مع شهر نوفمبر السابق، بلغ حوالي (4%)، ومؤشر "السوق الرئيسي" (2.9%)، والمؤشر العام (3.7%)، ومؤشر "رئيسي 50" (4.1%). ويوضح الشكل (7) تطور معدلات هذه المؤشرات خلال الستة أشهر الماضية.

الشكل (7)



المصدر: موقع البورصة

ورغم هذه المكاسب، خلال شهر ديسمبر 2021، إلا أن معدل نمو تداولات السوق، على شكل قيم الأسهم، شهد انخفاض بلغ (-31.4%) تقريبا. ونفس اتجاه معدل النمو بالنسبة لكمية الأسهم المتداولة (-45.1%).

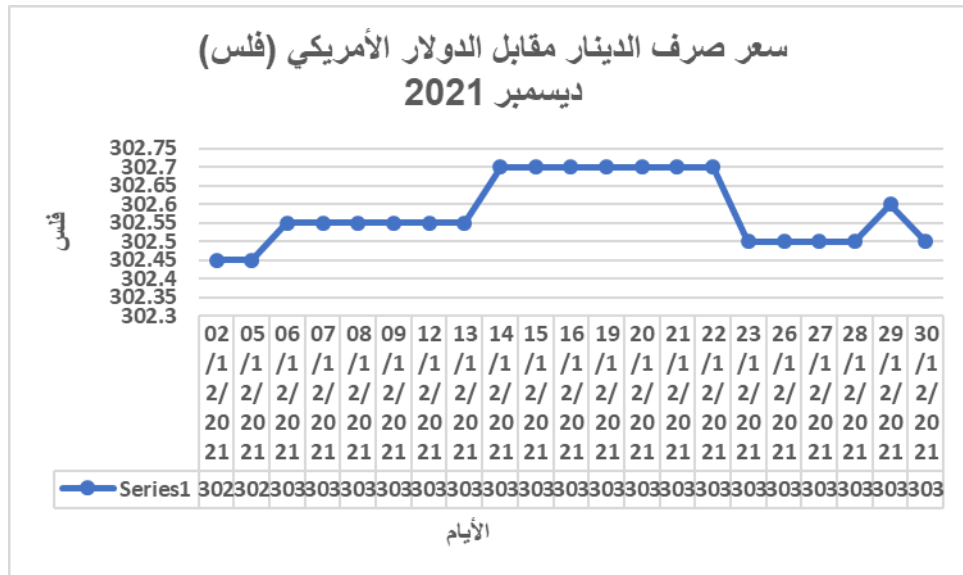
وعلى المستوى القطاعي، حققت (8) قطاعات، خلال ديسمبر، نموا (من مجموع (13) قطاع، ومع انخفاض نمو بقية القطاعات الخمس. وتصدر قطاع "الخدمات الاستهلاكية" معدلات النمو الموجبة، ثم "الخدمات المالية"، وقطاع "البنوك". مع تحقيق قطاع "التكنولوجيا" انخفاض بمعدل النمو، ثم قطاع "التأمين"، وقطاع "السلع الاستهلاكية". وفيما يتعلق ب "كمية" التداول، خلال ديسمبر، جاء قطاع "الخدمات المالية" بالمقام الأول، وبقية بلغت حوالي (2.990) مليار سهم، من مجموع قيم التداول البالغة حوالي (5.847) مليار سهم (51.13%). ثم قطاع "البنوك" (1.232) مليار سهم (21.07%)، وقطاع "العقار" (838.832) مليون سهم (14.34%).

وفي مجال "قيمة" التداول جاء قطاع "البنوك" في المقام الأول (526.210) مليون دينار من مجموع قيم التداول البالغة حوالي (1.170) مليار دينار (44.94%). ثم قطاع "الخدمات المالية" (354.011) مليون دينار (30.24%)، ووفي المقام الثالث قطاع "العقار" (98.177) مليون دينار (8.39%).

5.1 أسعار الصرف:

من المهم التذكير قبل عرض تطور أسعار صرف الدينار الكويتي مقابل أهم ثلاث عملات: الدولار الأمريكي، واليورو، والأسترليني، أن سعر صرف الدينار يتحد وفق سلّة عملات (هناك إعتقاد أن الوزن النسبي للدولار يمثل أكبر وزن)، وأن بقية العملات المشار إليها تتحدد وفقاً لآلية السوق. وبقدر تعلق الأمر بسعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي، فقد وصل أول شهر ديسمبر 2021 إلى (302.45) فلس، وآخر الشهر (302.5) فلس، وبمعدل موجب نمو بلغ (0.016%). ويوضح الشكل (8) تطور السعر خلال الشهر المذكور.

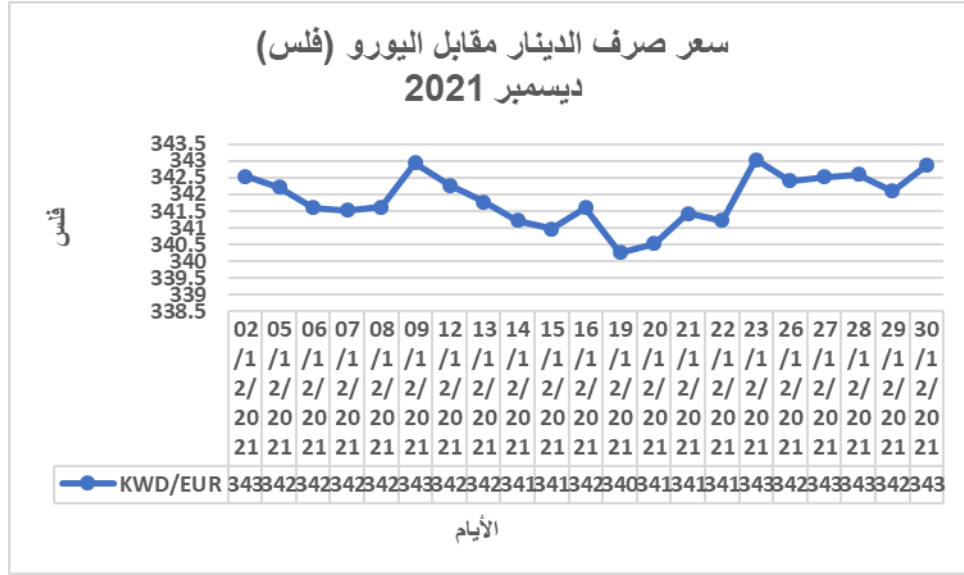
الشكل (8)



المصدر: موقع بنك الكويت المركزي

أما سعر صرف الدينار مقابل اليورو، خلال ديسمبر 2021، فقد حقق سعر أول الشهر بلغ (342.54) فلس، وآخر الشهر (342.869) فلس، وبمعدل نمو موجب بلغ (0.096%). ويوضح الشكل (9) تطور هذا السعر خلال الشهر المذكور.

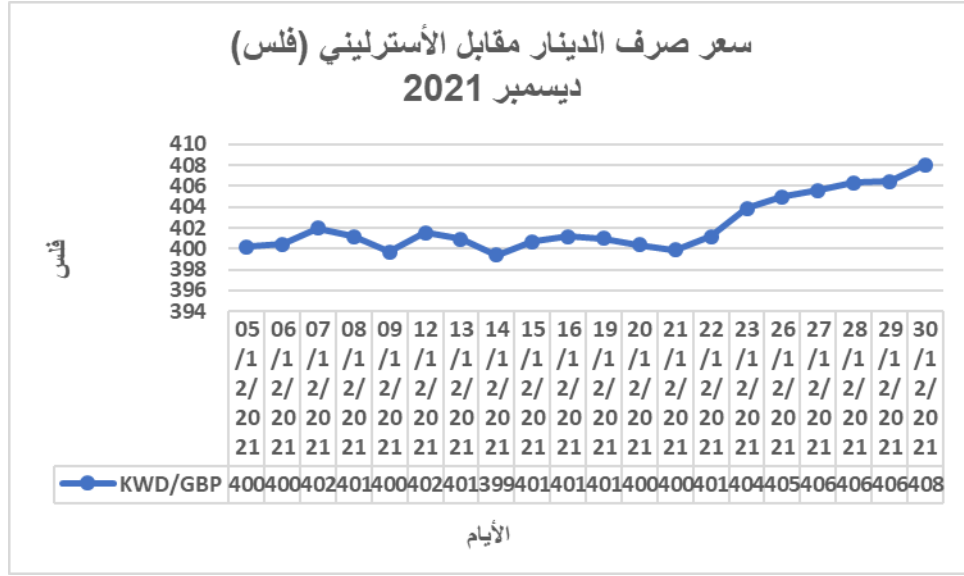
الشكل (9)



المصدر: موقع بنك الكويت المركزي

وأخيراً، وصل سعر صرف الدينار مقابل الاسترليني أول شهر ديسمبر الى (400.217) فلس، وآخر الشهر (408.027) فلس، وبمعدل نمو موجب (1.95%). ويوضح الشكل (10) سلوك هذا السهر خلال شهر ديسمبر.

الشكل (10)



المصدر: موقع بنك الكويت المركزي

ثانيا: التطورات النفطية:

1.2 زيادة إنتاج أوبك:

قررت أوبك +، خلال الاجتماع الوزاري في 4 يناير من العام الجاري 2022، تأكيد زيادة إنتاجها ب (400) ألف برميل / يوم المتفق عليه سابق، بدء من شهر فبراير القادم، حسب حصص الدول المنتجة للنفط الواردة بالجدول (1) ادناه (بلغت زيادة إنتاج دولة الكويت وفقا للإتفاق 27 ألف برميل / يوم). وذلك لقناعة منظمة أوبك بأن الطلب العالمي سيكون بالمستوى الذي يستوعب هذه الزيادة بالمعروض النفطي. وبعد ارتفاع الطلب العالمي على النفط، خلال عام 2021، بحوالي (5.4) مليون برميل / يوم، تتوقع "وكالة الطاقة الدولية IEA" ان يرتفع الطلب عام 2020 بحوالي (3.4)

مليون برميل / يوم. ورغم هذا الإنخفاض بالطلب مقارنة بالعام السابق، حسب تقدير الوكالة، إلا أنه كافي لاستعادة الطلب العالمي لمستواه قبل الجائحة (حوالي 100 مليون برميل / يوم). ولعل من العوامل المؤثرة على استدامة الطلب العالمي هي مدى نجاح الدول المستهلكة للنفط في تكيف اقتصاداتها لأي موجة جديدة من فيروس كورونا، وعدم لجوئها الى الإنكماش الاقتصادي.

جدول (1): الإنتاج المطلوب، مليون برميل / يوم، حسب الدول، بدء من فبراير 2022

الدول	الإنتاج النفطي
الدول الأعضاء في أوبك:	
الجزائر	0.982
أنغولا	1.421
الكونغو	0.303
غينيا الإستوائية	0.118
الغابون	0.173
العراق	4.325
الكويت	2.612
نيجيريا	1.701

2946	الإمارات
10.227	السعودية
	الدول المنتجة للنفط غير الأعضاء بأوبك:
0.668	أذربيجان
0.191	البحرين
0.095	بروناي
1.589	كازاخستان
0.554	ماليزيا
1.753	المكسيك
0.821	عمان
10.227	روسيا
0.070	السودان
0.121	جنوب السودان
24.808	الدول الأعضاء في أوبك (10)
16.086	الدول غير الأعضاء في أوبك
40.896	أوبك +

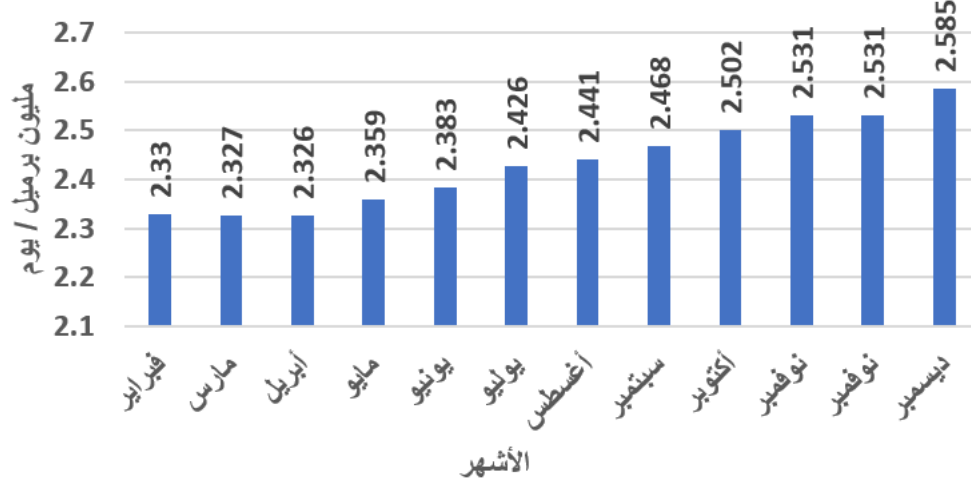
المصدر: موقع منظمة أوبك

2.2 الإنتاج والأسعار:

تشير آخر المعلومات المتوفرة (النشرة الشهرية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترو، ديسمبر 2021) الى ارتفاع امدادات مجموعة (أوبك +) خلال نوفمبر 2021 بحوالي (325) ألف برميل / يوم، أو بما يقابل نسبة ارتفاع (9.0%) عن شهر أكتوبر السابق. وبذلك يصل مستوى انتاج هذه المجموعة الى (37.3) مليون برميل / يوم ، في نوفمبر. مع وصول مستوى انتاج الدول العشر الأعضاء في أوبك، لنفس الشهر، الى (23.4) مليون برميل / يوم. وبقدر تعلق الأمر بدولة الكويت فيوضح الشكل (11) تطور متوسط انتاج النفط الخام الشهري، خلال العام الماضي المنتهي في ديسمبر 2021. حيث وصل انتاج شهر ديسمبر الى حوالي (2.585) مليون برميل / يوم.

الشكل (11)

انتاج النفط الخام الكويتي (مليون برميل / يوم)
يناير - ديسمبر 2021

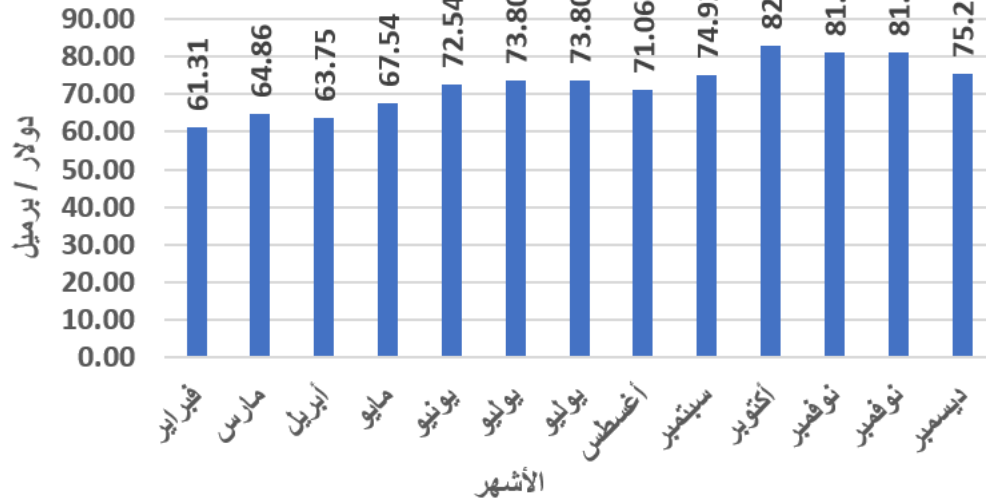


المصدر: OPEC, Monthly Oil Market Reports

أما أسعار النفط فقد انخفض المتوسط الشهري لسعر سلة خامات أوبك المرجعي، خلال ديسمبر 2021، ليصل إلى (73.49) دولار / برميل، أي بتراجع نسبي عن الشهر السابق بلغ (8.6%). وذلك بفعل تطورات انتشار المتحور "أميكرون Omicron". وبقدر تعلق الأمر بمتوسط سعر برميل النفط الكويتي فقد وصل إلى (75.27) دولار / برميل (إحصاءات بنك الكويت المركزي)، خلال ديسمبر. ويوضح الشكل (12) تطور متوسط هذا السعر، شهريا، خلال العام الماضي، المنتهي في ديسمبر 2021.

الشكل (12)

سعر برميل النفط الكويتي المصدر (دولار / برميل)
يناير - نوفمبر 2021



المصدر السابق، بنك الكويت المركزي لشهر ديسمبر 2021

3.2 العرض والطلب النفطي:

وفقاً لتقرير وكالة الطاقة الدولية (IEA)، لشهر ديسمبر 2021، فإن تنامي انتشار متحور كورونا، أميكرون، قد يساهم في تباطؤ نمو الطلب العالمي، مع تأثير محتمل لقطاع النقل الجوي، ووقود الطائرات النفاثة. لذا تمّ خفض الارتفاع في هذا الطلب من (4.5) إلى (3.3) مليون برميل / يوم لعام 2022. علماً بأن إجمالي الطلب العالمي، قبل الجائحة، كان (99.5) مليون برميل / يوم. أما العرض النفطي فقد فاق الطلب، منذ ديسمبر، وذلك لإرتفاع العرض النفطي الأمريكي، وأوبك+. ويتوقع ارتفاع

العرض النفطي العالمي، عام 2022، حسب تقديرات شهر ديسمبر 2021، بحوالي
(6.4) مليون برميل / يوم، مقارنة مع ارتفاع بلغ (1.5) مليون برميل / يوم لعام
2021.

ثالثاً: التطورات الاقتصادية الدولية:

1.3 الولايات المتحدة الأمريكية:

1.1.3 الناتج المحلي الإجمالي:

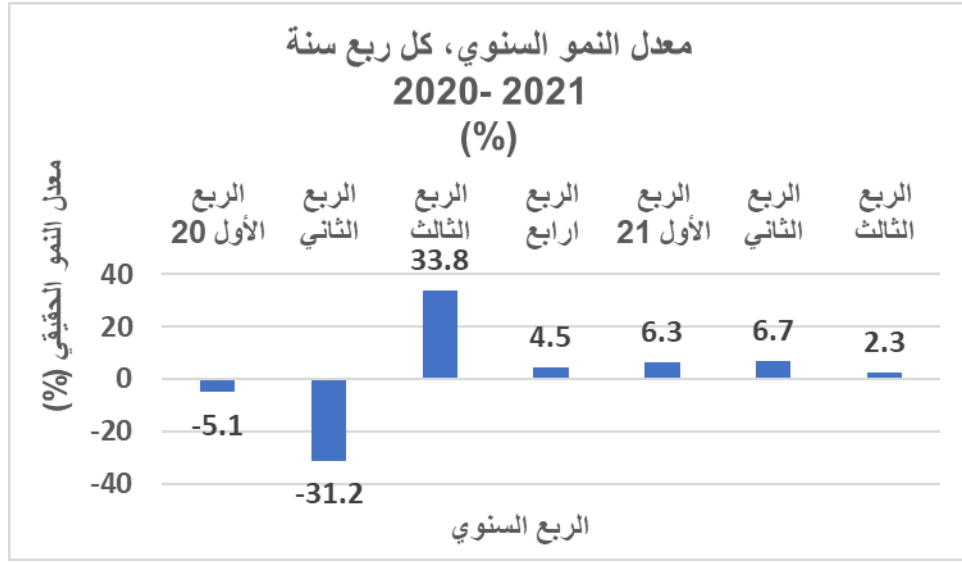
ارتفع معدل النمو (الحقيقي)، للربع الثالث من عام 2021، وحسب "التقدير الثالث"،
ليصل لى (2.3%)، مقارنة مع "التقدير الثاني" البالغ (2.1%). وقد تركز معد النمو،
قطاعي، في قطاع "الخدمات المهنية، والعلمية، والفنية" (0.9%)، ثم "التمويل
والتأمين" (0.64%)، والأنشطة "الحكومية والمحلية وعلى مستوى الولاية"
(0.59%). أما أقل معدلات نمو، قطاعياً، فتركزت في قطاع "تجارة التجزئة" (-
0.91%)، ثم "التشييد" (-0.62%)، وقطاع (-0.51%).

وتركز معدل النمو الحقيقي، حسب بنود إنفاق الناتج، في الربع الثالث 2021، في
"إجمالي الإستثمار المحلي الخاص" (12.4%)، ثم "الإستهلاك الخاص" (2.0%)،
و"الإستهلاك الحكومي" (0.9%). مع تحقيق "الصادرات" لمعدل نمو حقيقي سالب (-
5.3%)، وارتفاع في معدل نمو "الواردات" (4.7%).

وفيما يخص معدل النمو (الإسمي)، في الربع الثالث 2021، فقد وصل الى (8.4%)،
أو ما يعادل (461.3) مليار دولار، ولتصل قيمة هذا الناتج الى (23.2) تريليون

دولار. علما بأن معدل النمو الإسمي، خلال الربع الثاني 2021، كان (13.4%)، أو ما يعادل (702.8) مليار دولار. ويوضح الشكل (13) تطور معدل النمو الحقيقي، على أساس ربع سنوي، خلال عامي 2020 و2021.

الشكل (13)



المصدر: US, BEA Website

2.1.3 البطالة:

أشار تقرير يناير 2022، الصادر عن مكتب إحصاءات العمل الأمريكي، عن أوضاع العمالة في ديسمبر 2021، الى أن عدد العاملين ارتفع بدوالي (199) ألف في الشهر المذكور. مع انخفاض معدل البطالة بنحو (0.3%) عن شهر نوفمبر السابق، وليصل المعدل الى (3.9%)، في ديسمبر 2021. وقد ترتب على ذلك تدني عدد العاطلين عن العمل بحوالي (483) ألف. وبذلك يكون مجموع العاطلين، في ديسمبر، (6.3) مليون. علما بأن معدل البطالة كان قبل الجائحة، فبراير 2020، عند (3.5%).

وتركز اكبر معدل للبطالة، خلال ديسمبر، في فئة "المراهقين" (10.9%)، ثم "السود" (7.1%)، و "من أصول اسبانية" (4.9%)، و "الآسيويين" (3.8%)، و"البالغين من الذكو والإناث (3.6% لكل منهما)، وأخيرا فئة "البيض" (3.2%).

أما عن فترة التعطل، فقد وصل أعلى عدد من العاطلين ضمن الفترة (27 شهر وأكثر) حوالي (2.0 مليون)، ثم فترة (أقل من 5 أسبوع) حوالي (1.97 مليون)، وفترة (5 – 14 أسبوع) حوالي (780 ألف). ويوضح الشكل (14) تطور معدل البطالة الحضري، والمعدل موسميا.

الشكل (14)



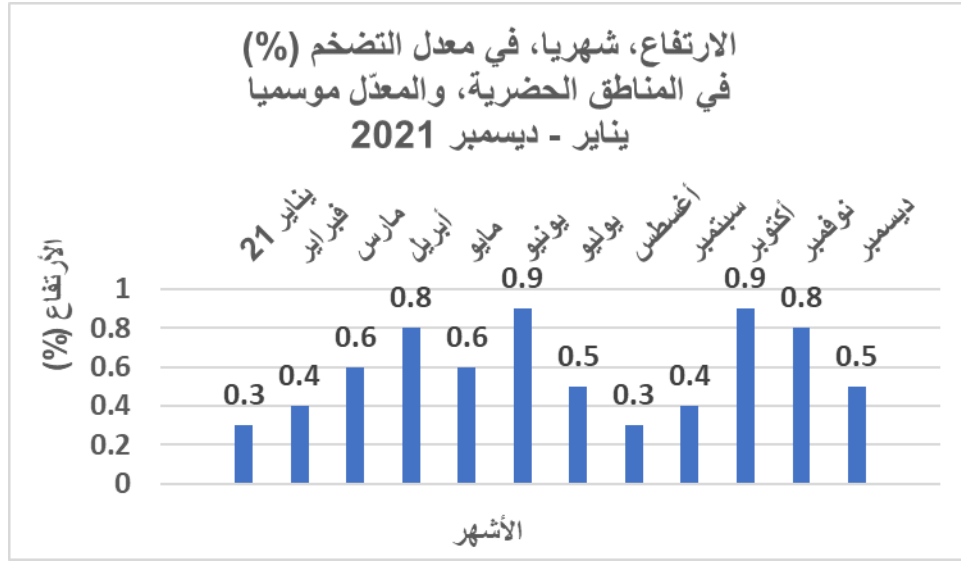
المصدر: US, BLS Website

3.1.3 معدل التضخم:

وصل معدل التضخم (الإجمالي) الأمريكي، خلال ديسمبر 2021، المعدل موسمياً، إلى 7.0% (على أساس سنوي (الأعلى منذ 40 عام تقريباً)، مقارنة مع 6.8%) في الشهر السابق، وارتفع بنحو 0.5% (0.5%) في شهر ديسمبر، مقارنة مع 0.8% في شهر نوفمبر السابق. عن شهر نوفمبر السابق. وتركز الارتفاع، على أساس سنوي، في مجموعات "الطاقة" (29.3%)، ومنه "زيت الوقود" (49.6%) و "الكازولين" (48.9%). أما "الأغذية" فارتفعت بحوالي (6.3%).

أما معدل التضخم (الأساسي)، أي بعد استبعاد الأغذية والطاقة، فقد وصل معدل التضخم، في ديسمبر، إلى (5.5%) (وهو الأعلى منذ عام 1992)، ووصل معدل التضخم الأساسي للسلع باستبعاد الأغذية والطاقة، إلى (10.7%)، والتي منها "السيارات المستعملة والشاحنات" (37.3%)، و "السيارات الجديدة" (11.8%). ويوضح الشكل (15) تطور معدل التضخم، على أساس شهري، للعام لعام 2021 المنتهي في ديسمبر 2021.

الشكل (15)



المصدر السابق

وتعزى هذه التطورات المتسارعة لمعدل التضخم الأمريكي، الى دور ارتفاع أسعار الطاقة، وتطورات المتحور الجديد، أميكرن خاصة التأثيرات على أسعار الطيران، والنقص في العمالة، والنقص في العرض من "أشباه الموصلات Semiconductor.

2.3 الإتحاد الأوروبي:

1.2.3: الحساب الجاري:

وفقا لمكتب الأوربي الأوربي، 11 يناير 2022، وصل فائض "الحساب الجاري" للمجموعة الأوربية، المعدل موسميا، خلال الربع الثالث من عام 2021، الى حوالي (72.1) مليار يورو، أي ما يعادل (2.0%) من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة مع

فائض في الربع الثاني السابق، والبالغ (103) مليار يورو، أو ما يعادل (2.9%) من الناتج.

وضمن الحساب الجاري، انخفض فائض "الحساب السلعي"، في الربع الثالث 2021، ليصل الى (53.4) مليار يورو، مقارنة بالربع الثاني البالغ (76.2) مليار يورو. مع ارتفاع فائض "الحساب الخدمي" ليصل الى (29.7) مليار يورو، في الربع الثالث، مقترنة مع (25.3) مليار يورو، في الربع الثاني. أما "الحساب الأولي أو الأساسي"، فقد انخفض الى (5.7) مليار من (21.2) مليار بين الربعين المذكورين. وارتفاع انخفاض عجز "الحساب الثانوي" من (19.7) مليار الى (16.7) مليار يورو خلال نفس الفترة.

واعتمادا على بيانات غير معدلة موسميا، ارتفعت "الأصول الإستثمارية المباشرة"، في "المجموعة الأوروبية"، في الربع الثالث 2021، بحوالي (28.3) مليار يورو. في حين انخفضت "الخصوم الإستثمارية المباشرة" بحوالي (73.5) مليار يورو بين الربعين المذكورين. أما "الاستثمارات غير المباشرة، استثمارات المحفظة" فقد سجلت صافي تدفق خارجي بمبلغ (12.8%) مليار يورو، في الربع الثالث، مع صافي تدفقات استثمارية أخرى داخلية بلغت (210.0) مليار يورو.

2.2.3 معدل التضخم:

وفقا للنشرة الصادرة من مكتب الإحصاء الأوروبي، في 7 يناير 2022، تمّ تقدير معدل التضخم السنوي بمنطقة اليورو، في شهر ديسمبر 2021 من العام المذكور، عند (5.0%) مقارنة مع (4.9%) في نوفمبر من نفس العام. وقد تركّز هذا المعدل في مجموعة "الطاقة" (26%)، ومجموعة "الأغذية غير المعالجة" (4.6%)، ومجموعة "الأغذية والكحول والتبغ" (3.2%).

أما على مستوى الدول الأعضاء بالمنطقة فقد كان أعلى معدل تضخم، في ديسمبر 2021، هو في حالة "استونيا" (12.0%)، ثم "لثوانيا" (10.7%)، و"لاتفيا" (7.7%). في حين تمّ تقدير أقل معدل تضخم في حالة "مالطا" (2.6%)، و"البرتغال" (2.8%)، و "فلندا" (3.2%). ويوضح الشكل (15) تطور معدل التضخم السنوي خلال أشهر العام الماضي المنتهي في ديسمبر 2021.

الشكل (15)



المصدر: Eurostat Website

3.2.3 معدل البطالة:

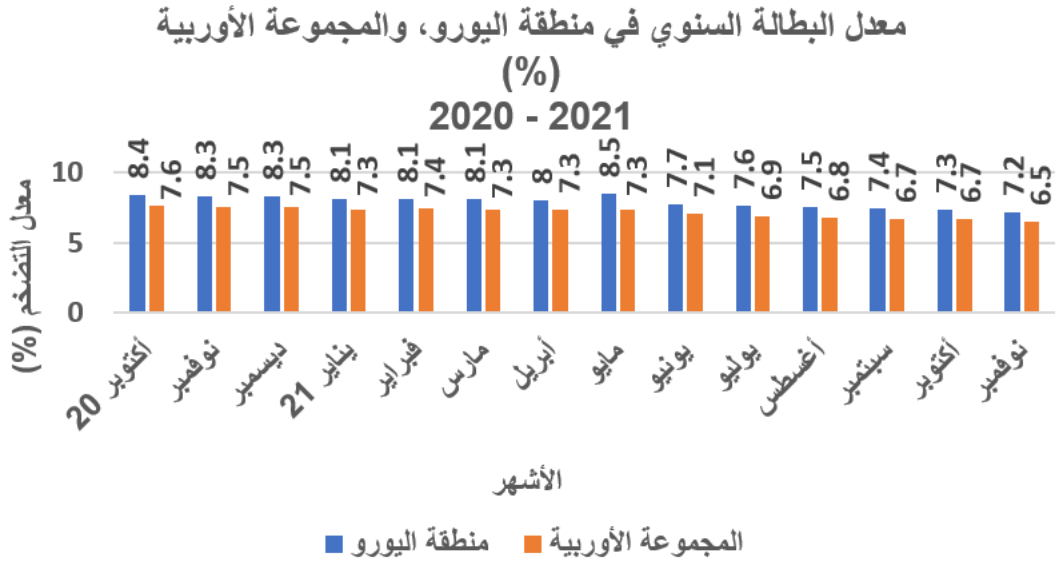
نشر مكتب الإحصاء الأوروبي، في 10 يناير 2022، تقريره عن البطالة المعدل موسمياً في، منطقة اليورو (7.2%)، والمجموعة الأوروبية (6.5%)، لشهر نوفمبر 2021. مقارنة مع (8.1%) و (6.7%) في أكتوبر، تباعاً.

وقدّر التقرير عدد العاطلين عن العمل في المجموعة الأوروبية، لشهر نوفمبر، بحوالي (13.984) مليون، منهم (11.829) مليون في منطقة اليورو. وبالمقارنة مع شهر أكتوبر، انخفض رقم العاطلين في المجموعة الأوروبية بحوالي (247) ألف، و (222) ألف في منطقة اليورو. ووصل أعلى معدل بطالة، خلال نوفمبر، في حالة "اسبانيا"

(14.1%)، ثم "اليونان" (13.4%)، و"إيطاليا" (9.2%). وأقل معدل في حالة "الجييك" (2.2%)، ثم "هولندا" (2.7%)، و"مالطا" (3.5%).

ويوضح الشكل (16) تطور معدل البطالة، في المجموعة والمنطقة، خلال العام الماضي المنتهي في نوفمبر 2021.

الشكل (16)



المصدر السابق

وعلى مستوى بطالة الشباب (أقل من 25 سنة)، وصل المعدل بمنطقة اليورو، في نوفمبر، الى (15.5%)، والمجموعة الأوروبية (15.4%). مع تحقق أعلى معدل في حالة "اليونان" (39.1%)، ثم "اسبانيا" (29.2%)، و"السويد" (24.6%)، و"البرتغال" (22.4%). وأقل معدل في "هولندا" (6.1%)، ثم "المانيا" (6.4%)، و"آيسلندا" (8.4%).